

(1)

وجهة نظرالطرف الراعي ومهامنايوليوز ١٩٨٨

أيها الرفاق ..

تجناز منطقتنا اليوم مرحلة من أهم مراحل تطورها منذ تأسيسها في يناير ١٩٨٣ وأهميتها لا تكمن في دلالة وأبعاد التساؤلات والقضايا التي تطرحها علينا الممارسة من جديد على الصعيد السياسي الوطني والتنظيمي والتي تصلح عند البعض إلى درجة التساؤل حول جدوى العمل السياسي الثوري المنظم في المرحلة الراهنة، بل أيضاً وأساساً من حيث انعكاساتها الملمنة على ممارستنا السياسة المقتبلة والسكدة والمفهوم الذي ينبغي أن نتخذه هذه الأميرة في المستقبل سواء من الداخل أو من الخارج . كد تساؤلنا اليوم يمكن تلخيصه في سؤال واحد رئيسي : ما العمل ؟ ما العمل للارتقاء بأوسع الجاسير الوطنية الشعبية وتجاوز الحمار المفروض عليها و على قواها المناضلة وبالتالي خلق الشروط الدائمة والمفروضة لتقديم صيغة خط الديمقراطية الثوري في بلادنا ؟ سؤال قديم وراعي في نفس الوقت ، لكننا لم نتقدم بعد في اتجاه الجواب عليه نظرياً وسائياً بالشكل المطلوب . لهذا السؤال وكذا القضايا المتعلقة به لم يكن غائباً من اهتماماتنا السابقة ، بل كانت متضمنة بهذا الشكل أو ذاك في كل خططنا العامة وتكتيكاتنا السياسية وفي اهتمامات فصائل اليسار المغربي بدرجات وأشكال مختلفة حسب شروطها الذاتية والفكرية . لكن الجواب في الأمر أن التجربة ، تجربتنا السياسية والتنظيمية العامة وتربية اليسار المغربي بعمليها ، في تناقضاتها وتطوراتها في إطار النضال السياسي القائم ، لتعقد دوماً على إثارة هذا السؤال (وإذنا مكانة الجواب عليه)

بعض جديد .

ففي هذا الإطار ومنذ عدة سنوات تركز اهتمام بعض الرفاق على بعض القضايا الاستراتيجية في عملنا السياسي ، كان نتيجة ذلك وانطلاقاً من تفهيم أولي لتجربتنا السياسية والتنظيمية خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فتح نقاشي جديد داخل المنظمة أولاً داخل هيئات القيادة بالداخل والخارج وفيما بعد داخل بعض مناضلي الداخل والخارج وإننا بأشكال متفاوتة الأهمية . هذا النقاش لم يكن في الواقع معزولاً - من بعض الأوجه - عما يحدث في الساحة السياسية المغربية وبالأخص داخل بعض القوى الديمقراطية والتقدمية بما فيها بعض التشكيلات الحزبية في إطار التساؤلات العامة حول مهام التفسير السياسي والاجتماعي الديمقراطي الوطني ببلادنا

وإذا كان هذا النقاش يؤدي بالفرض إلى طرح وتدقيق الإطار التاريخي الاجتماعي والسياسي الذي يلحج فيه قضايا المدرسة ، حاضرة وأفاقاً تطور ومنه صهنة تمرية السيار الثوري ، فهو أيضاً يتطلب توضيحاً عاجزاً على الصعيد النظري - المنهجي لهذه القضايا لتفادي بعض منزلقات الفكر الإلتقائي والدوغمائي - التبريري ، وأحياناً بعض تأثيرات السلوك السياسي الإستهلاكي (الروائي أو غير الروائي) تحت تأثير مختلف الهفوط الدائمة والمرضعية الشخصية أو السياسية - التنظيمية التي لا تقع في الاعتبار إلا ماسر جزئي طرزي أو محدود .

أحدنا السياسة العامة المعلنة ، حصيلة ست سنوات من الممارسة السياسية

لعد من أهم خصائص تجربتنا السياسية - التنظيمية العامة بوصفها محاولة لتصحيح كل الدخال الثوري داخل تجربة سيار السبعينات : طابعها اليفتوح والمتفتح . فحتى لم نعتبر أنفسنا قط وفي أي لحظة ذند التنظيم السياسي الثوري القائم الدائم والمكتمل الشكل والتشكل . لقد أكدنا دوماً في نقاشاتنا الداخلية ~~و~~

مع خصوصاً وأصدقائنا وننا وناثقنا على أننا معيد "تنظيم انتقالنا" ،
 حلقة انتقالية لكن ضرورية في تطور نضال شعبنا وتفتح في النهاية للمرحلة
 الموضوعية لهذا النضال . وهذه فحلاصة منطقية ما دنا ننطلق في تحديدنا
 النظرية السياسية لمهمات بناء الأداة الثورية (الحزب الثوري العربي) والقائمة المنهجية
 الواسعة) من كونها مهمات لا تحتاج إلى زوايا فحصب ، زمن إنجازها ، بل إلى تغيير
 من صيرورة اجتماعية - سياسية معقدة ولطويلة المفاخر ، على قاعدة تماسك ونمو
 الحركة الاجتماعية للجباير وتأثيراتها السياسية ~~في~~ ، في إطارها وليس خارجها .
 من هنا ربطنا الوئيف على العهد النظري بنشأة شألية نموذجية الاشتراكية التوجيه
 ونمو وتقدم القطر الوطني الديمقراطي (وثيقة تنظيم تحريم منظمة 23 مارس ، وثيقة
 التأسيس وبناء ~~منظمة~~ في سبيل خط الاشتراكية الثوري) . ذلك لأن طبيعة
 النفاخر الرئيسية بنشأة الشعب وقواء الوحدة من جهة ودولة الرجعية والإستعمار الجبدي وحلفاؤهم
 الكارصوم من جهة ثانية لم يتغير . ولأن اندحار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية غير متناهي
 بدوى أن يصح هذا التيار الوطني الشعبي واقعاً راسخاً وقائماً في الواقع السياسي
 المغربي وقائماً فيه . على هذا الأساس سيحتل لدينا شعار النضال الوطني
 الديمقراطي مكان الإدارة ضمن منظور وحدوي وصيوي شامل لمهمات مرحلة
 الثورة الوطنية الديمقراطية وبرنامجهما وذلك على العهد التكتيكي الاشتراكي
 والفرعي : تكتيكيًا عيسدناه في برنامج وقطلة النضال من أجل أهداف أصلية
 معدودة عامة وقطامية (انتقادية ، منهجية وسياحية) ضرورية لتقصين الأوضاع
 الخاصة للجباير وسائر مكانية للتنمية وعمل السياسة النضالي والليبي . استراتيجياً
 عبر تحديد مسألة "السيادة الشعبية الوطنية" أي قضية النضال من أجل مؤسسات
 ديمقراطية كمشرك مسبق للتقدم في إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية لكن
 ضمن منظور إيديالي لمسألة السلطة وجد تعبيري من شعار "الديمقراطية" ~~في~~

الديمقراطية واستدعاء المجلس التأسيسي " كشعار من أجل الثورة الثابتة
من برنامجها السياسي الاستراتيجي وكشعار للثورة نفسها لانجاز حقيقة انتصارها عند اندلاعها.
طرفياً حدد ناه في مواجهة هذا الاجام الركبة الرجعي وصفه خطة سياسة طبقية
شاملة تتطوّر مجرد التآكل حول قصة العفراء مع القصر الى خطة سياسة ترمي
دفع بعض الفج السياسية والخزبية وتطويق الحركة الجاسرية ومكالمات المستوردة.
بعد الشعار هكذا يؤدى هذا الشكل أو دار الى الانقراض مع قاعدة مرسية
ما فتلت تدفع داخل من مع القوى الديمقراطية الخزبية والذفافية التي ورت
ضرورة وأهمية النضال من أجل خط وطني دستوري راديكالي ضد مختلف أشكال
الانحراف اليساري داخل الحركة الركبية (١١١)

وبالرغم من أهمية هذه المبادئ العامة في وعينا السياسي وبرنامجنا العام،
فإن مشكلة البرنامج السياسي ستظل قائمة بالنسبة لنا حيث لم نجد بعد حلها
الكامل المرضي والمصدق . وبعد السنين على الأقل في نظرنا : أولهما
يعكس مستوى التنظيم وضعف روابطه الجاسرية وبالتالي حدود ممارسة
الاجتماعية - السياسية وعلى الساحة العامة كالتدخلات اليسارية التي يعمل في
السرية وبشكل تلقائي ^{١٢} نؤمن من الفزعة "الإمتناعية" (Tadme Abstention)
ثانيهما يعكس جهلنا بالواقع السياسي المهرس الذي نعمل فيه وتطورات من
الناحية السياسية ومن ناحية التمهيد النظري لخصوصيات التاريخية والمرحلية
لقد ساءل القموض السياسي والنظري بشكل كبير مثلاً في تضبيب الرؤيا ^{بالنسبة} ~~حيث~~
بعض القضايا والمبادئ المعلنة أعلاه مما أدى الى وضعها موضع تساؤل لكن في
نفس الوقت دون ~~القدرة~~ القدرة على إمداد العدة النظرية والمنهجية للحوار
عليك بشكل جاد ومرضي : بعد شأن الموقف من قصة المجلس التأسيسي

والموقف من قصة العجرات (اقتراح بعض الرفاق تبني تكتيياً شعار تقرير المصير ، هذا من مرحلة
عرف فيها هذا الشعار أكبر أزماته (1) . في نفس الوقت طلت كثير من القضايا
الاستراتيجية ، والسياسة والايدولوجية والبرنامجية بلا جواب مدقق : الموقف
من الأحزاب الوطنية الإصلاحيية ، من المؤسسات النقابية ، ومن قضايا العمل السياسي
الشريفي ~~الذي~~ ومسألة العلانية ببح شكل العمل النقابي السري والعلمي السري .
لقد كنا واثقين بكثير من هذه النقائص ، كنا نأمل ان تلعب المبردة المركزية
ونغيرها والبعث الداخلي الذي نأمل ان يقوم به بعض الرفاق إضافة الى الوحدة
المتكثرة مع بعض الغنم والتطبيقات دورها ماصلاً في سد بعض هذه النقائص
وتجاوزها في المدى القريب والمتوسط . هذه القضايا المبردة لا ينبغي ان تكون
اليوم نقاشاً أساسية في برنامج النقاش الداخلي بين الرفاق وبين مختلف الفصائل
الثورية اذ يدور ~~في~~ التقدم من الجواب الدقيق بل لا يمكن الكلام من برنامج وطني
دمقراطي حقيقي .

وبقدر ما نأمل تصورنا العام يجعلنا نحدد أنفسنا كمجرد "تنظيم انتقالي" ، بقدر
ما نأمل ان يدفعنا نحو تبني منهجية وعدوية دائمة : المسألة الأولية للوحدة
الإندماجية على أي شكل آخر من العمل الوحدوي دون الغاء الأشكال الأخرى
الجهوية منها على الخصوص (وثيقة "في الجبهة والوحدة ... " ماي ١٩٦٤) . كما نأمل
حوسر خلقتنا اتجاه "رفاق آفاق" ورفاق الاختيار الثوري ، حوسر خلقتنا
العمل الكاسر الهجومي (شعار صعيدي واحدة للهجرة المغربية من لابلد اوروبي وكنفدرالية
المهجات ماروبا الخ ...) . لقد كانت الوحدة ولا زالت في نظرنا الطريق الأنجع
لتجاوز العديد من النقائص داخل مكونات الإتحاد الثوري ودافلاً للقوى الديمقراطية
المغربية وخاصة بالنسبة لمنظمة مثل منظماتنا كانت من عدة سنوات أدت

من بين ما أدت إليه الى اعداد نزيه سياسي و علمي صحيح الأظهر (انشقاق
 ١٩٦٤م ، مهزلة الطائري ..) . في هذا السياق لم تكن نزيه في علاقتنا مع
 رفاق الإختيار النوري والحركة الإثارية إلا الى شيء واحد : إقامة صيغة جديدة
 لا خيار النوري مع تعديلات لطيفة . وذلك لومينا التاريخي بالضرورة السياسية
 والتضامنية لهذه الصيغة وللهذا الشكل من التوصل مع الحركة النضالية الديمقراطية
 الحزبية بالداخل . لقد شكل فضل له المشروع منية كبيرة بالنسبة للعديد من رفاقنا .
 لقد كنا ولازلنا مقتنعين بأن لا مسؤولية لنا في ذلك لانه بعيد ولا من قريب .
 كلها في الأمر ان الأعداد تجاوزتنا بشكل لم نستطع التوكل في عملياته الأساسية وذلك
 لعوامل عدة ^{من بينها} : ~~التي كانت~~ (لدي رفاق الإختيار النوري) ~~والتي كانت~~ ^{الملاحظ}
 القصور ^{في} منهجهم لـ "الأداة النورية" ، المحلة بين بعض حدود الازمة الحزبية (ازمة الجمان)
 والازمة السياسية العامة ، إضافة الى ~~بعض~~ ^{بعض معالم} ضعف معالجة الموقف من الحركة نفسها
 التي دفعت الى تسييس المصلحة السياسية الميكانيكية للمضاح ^{النقدية الهادفة} داخل الامداد الاشتراكي على بعض
 الاسرار الاستراتيجية في بناء الاداة النورية (خطأ ملحقه الإختيار النوري الخ) . هناك
 أيضاً تجزئتنا في بناء الوحدة وتهميش النقاش القاسي داخل التنظيمين ...
 في خلال نفس المرحلة ومن جانب آخر ، سخرت المنظمة بالداخل تقدماً ملحوظاً
 على بعض الواجهات وأساساً فيما يتعلق بتوابعها في بعض القطاعات (القمام
 النسيجي ، الثقافي ، النقابي العمالي ..) وحطاً بهذا العدد . لكن في نفس الوقت
 وبقدر ما كنا نلمس هذا التقدم كنا أيضاً وبالمثل نلمس حدوده الموضوعية ،
 بل الملازمة التي بدأ يلوح في الأفق ~~لعملنا~~ ^{لعملنا} السياسي ضمن الشروط الخاصة
 للوضع السياسي العام والحركة الحزبية . ان النقاش الدوري الذي عرفناه فيها بيننا
 حول قضايا التكتيد السياسي - التنظيمي وخاصة حول أشكال العمل السياسي الحزبي

قد أدى بنا الى تجاوز النطاق الفيق للثقافة التكتيكية - التنظيمية والتقني وفتح
إشكالية الإلهار السياسي العام البعد لعملنا واستراتيجيتنا النضالية . في هذا الإطار
عالمنا مشكلة عامة منطوية السيار الثوري . باعتبارنا قضية حيوية سياسية وليس تنظيمية
تقنية . ليس اختلافها السياسية والتكتيكية والتنظيمية فحسب ، وليس إلهافاً
أصلها الكبر حوازي ^{وفكرتها} الغير كما تريد بعض التماثيل التبسيطية ، بل أصل وأساس

بما مشيتها . بل بما مشيتها في النهاية . بما مشيتها كل طرح سياسي حداثي
أو ثوري لا يعارض النظم بعبارة ويرفض أي تسوية مع حدود نظامه السياسي . وبعد
في النهاية هو أساس الاختلاف الموجود بين رموزة صغيرة ذات فائدة اجتماعية واسعة
نسبياً "تسليم" من النظم السياسي القائم ورموزة صغيرة ذات فائدة اجتماعية واسعة
مقلصة وعزولة . الشيء الذي يؤدي الى طرح مسألة علاقة الدولة وخاصة
سؤلكا الحال مع الحركة الجماهيرية ومثلها وبالتالي الموقف من "دمقراطيتها" دورها
وحدودها وموقع الموقف الثوري ~~في إطارها ونظامها~~ ومنظوماته وآلياتها .

إلهافاً من هذه النظرة يمكن تفادي منزلقات المنحور اليساري "الإمتناعي"
(abstention) والذي لا يؤدي الى إعادة إنتاج الهامشية وأيضاً منزلقات
المنحور الانتهازي اليساري واتجاهه المحتوم نحو "التصفوية" (صفية كلاً أساساً للعمل
وهو النظر الثوري) أساساً من وجهة المصيرية (الناسم الثوري) مسجلاً منذ تراجعا لا مبدئياً (من
مصلحة النظر الثوري) أمام صعوبات موضوعية غير مفهومة من حيث جوهرها كت شعراء
معلقة : كاوز الهامشية ، أو الدباب الى الكاسر " ، أو القروية العارضة للنظام الديمقراطي
البعيد بهدف بناء منظمة إصلاحية ديمقراطية لن تجد في نهاية الأمر حكم قوا الأسياء
غير المراقبة على تسوية سياسية مع البرموزة الكلاكية (أزوال) البعض الآخر من اتجاه
التصريح الكامل ورفض مبدأ السلم السياسي نفسه موارد كماء إصلاح أو غير إصلاح
بدعوى انه لا يمكن ان يكون غير رموزي صغير (امعاب بيان بوليتيكي 84 المنشور

2. أزمة النضال المغربي وآفاق النضال الثوري

ليس غريباً أن تجعل الشؤله الحامه للنضال السياسي في المغرب من شعار النضال الديمقراطي الشعار الرئيسي لأنطب قواه الوطنيه والديمقراطيه . غير أن الإجماع القاعدي حول هذا الشعار والذي يفرضه اليوم النضال ضد الأتقراطية في مرحلته الحالية لا ينبغي أن يحجب عما انظرنا الكلافات المرحوده أو الممكنة - (نقول الممكنة لأن انطب لده القوى لا تد تصورنا بدقة لهذا ~~الشعار~~ الشعار باستناد جفر منطري منطمة العدل الديمقراطي لاضطرارهم الدائم لتبرر غطهم أمام قواعدهم المتشككة ومراجاه بعض العناصر المرحوده على يسارهم) - بين مختلف الإقبالات السياسية داخل القوم الديمقراطية المغربية سواء فيما يتعلق بمنهم النضال الديمقراطي كأداة للتضال من أجل السلالة أو كشكل للسلالة . والحال أن الفاصل بين المرحلتين ليس إلا فاصل زمني وليس سياسي فمفهوم ومعدلات المرحلة الثانية (شكل ومفهوم دولة الديمقراطية الوطنية) توجد ~~في~~ ضمناً في المرحلة الأولى (منهجية النضال الديمقراطي ومفهومه على الصعيد السياسي التشككي والتنظيمي) ومفهوم لده، لأمره يعكس ~~هذا~~ هذا الشكل أوداك أهداف المرحلة الثانية ومدودها . في هذا الإظهار يمكن أن نضع مقزى وأهمية النقاش الراهي داخل بعض القوم الديمقراطية الحزبية وأساساً داخل قواعدها حول مفهوم "النضال الديمقراطي الجبري" في مرحلة برز فيها بوضوح أكثر مدى ضيق ومدود "ديمقراطية" شكل السلالة القائمة والنتائج السلبيه لحالة "الإصاح الوطني" على الوضع الحاسري ونضاليته والمطابع الأدلعي الراهي لشعار المسلسل الديمقراطي " (سداسر شاء منطمة العدل الديمقراطي والركزة الامحاده ~~بشعاره~~ قبل استنفاها وبعد الانعقاد ...)

وإدراكاً صحيحاً القول بأن بلورة منط الديمقراطية الثوري يفترض أملاً وجود
فكر وطني ديمقراطي حقيقي أرحب، إذ أن ضرورة الاستعانة الثوري في بلورة
الدعائم لثمة القوى الوطنية الديمقراطية، فهذا بالمقابل لا يعني من طرح المسألة
في إطارها الشامل والصحیح : أن الاطراف السياسي والتاريخي الذي يحكمها وآفاقاً تطوره أي
- علم العبد السياسي - منط وشكل الدولة القائمة وأساليب تطورها .

إن التطاع القائم أي الشكل السياسي الراعي المميز للدولة المغربية اليوم وتطويرة ليس
في الواقع إلا انعكاساً لمختلف التطورات التي يمر بها المجتمع المغربي منذ استقلاله السياسي
واساساً تطورات الرأسمالية المغربية بارزاً مع تطورات التقسيم الدولي للعمل وانعكاسات
ذلك على العهد الملكي، تعبيراً عن مختلف مكوناته البنوية وتناقضاتها الجوهرية .
إن العفرا الأساسي في هذه الدولة هو التبعية ولهذا فنحن نجد بها كدولة الاستعمار الجبر
من مئة الخمسين ~~التي~~ الذي لا يتناقض إطلاقاً مع القول بأن متانة التطور (الحامل
مغلاً) في أشكال هذه التبعية علم العهد الاقتصادي وغيره وأيضاً في الأشكال السياسية
المطابقة لذلك مطلباً .

لقد كان من نتائج الاختيارات الاقتصادية والإجتماعية لسنوات الستينات بروز
مجموعة من التناقضات السياسية والاجتماعية ما انعكاس لهذه الاختيارات (...) . لقد كانت
هذه التناقضات في أصل الأزمة السياسية العميقة التي يمر بها مغرباً أواخر الستينات
وخاتمة بداية السبعينات : اندفاضة ١٩٦٥ لقد علمت الحزب محاولات الانقلاب من ١٩٦٤
و ١٩٦٢ . لقد تجسدت ظهور هذه الأزمة في كونها مست جهاز الدولة نفسه وأداة
الرئيسية أي الجيش بها في ذلك بعض المهره التي كانت تسبب الردة الوقت الدائمة
الأساسية للاتقراطية الملكية . لقد كانت هذه الأزمة العميقة في أصل السياسة الكدرة
التي سبقتها القصر منذ ~~١٩٦٣~~ ١٩٦٣ وذلك في مدة انتخابات : تدابير لتجديد

جهاز الحكم على الصعيد الإداري والقمعي - تدابير على الصعيد الاقتصادي تهدف
 إلى توسيع مجال النشاط الاقتصادي للمرحلية المغربية عبر توسيع مجالات
 نشاط القطاع الخاص المحلي (البقرة ، استرجاع ما تبقى من أراضي المعمرين لقطاع
 الملاكين النبار وبعض الثوب الادارية والاقتصادية ، سياسة ~~السياسة~~ استثمارات جديدة
 اعتماداً على البداه على مداخل الفوسفات الهامة وسياسة العجز من الميزانية ~~والتي~~
 الخارجية الخ) . في نفس الاتجاه سيستغل النظام التطورات الجديدة على صعيد
 قضية الصحراء في 1974 ليترك منذ هذا التاريخ بدء القضية في اتجاه إعلاء دينامية
 سياسة لنظامه السياسي وضوء دعم النخب الحزبية لحظية السياسية . لقد ساهم ضعف
 بدء الأخيرة وعجزها عن وضع استراتيجية قضائية حقيقية إلى قبول حدود "ديمقراطية"
 النظام بدل الاستمرار في قوض النظام من أجل ديمقراطية فعلية ، والتخلي التام عن
 بعض شعاراته القديمة في إطار الكتلة كمنعار المجلس التأسيسي . وواضح أن التفتح الجديد
 من طرف النظام على الأحزاب لا يتجاوز حدود الممارسات المغزبية السابقة التي يشكل فيها
 التفتح على بعض النخب الحزبية والذوقية أقصى ما يمكن أن يسمح به : عدم الوجود
 القانوني للأحزاب واستبعاد أدنى إمكانية لاحتلال حامل المسؤولية الحكومية ولوم حدود
 النظام القائم ، كما أنه مع رسم حدود صارمة للنشاط الحزبي الشيء الذي يتجسد من أكثر
 من مستوى : ~~السياسة~~

- تقليص مجال المعارضة السياسية (من كاسيات لا يتقبل أن تكون موضوع نقد مفتوح
 وبعد كل القضايا التي تمس أسس النظام السياسي أي أساس اللعبة السياسية ، كد
 قضايا السياسة الخارجية للنظام وليس فقط سياسة الصحراء ...)
- تقليص وتقييد مجال التوزيع الجغرافي للنظام الحزبي والمراقبة العارمة لمفوضه
- تعيق ملامح وصاية الادارة على العمل الحزبي والإنتخابي الخ .

خلال السنين 70 كان القصر مع طبقة الملاكين العقاريين النبار ~~الذين~~

والجيش هو الدعم الأساسي لهذا النزع من الحكم ، وذلك في ظل الجور النسبي الذي كانت تعرفه البادية المغربية على العهد السياسي آنذاك ، والتي كان سكانها يشكلون حوالي ٢٥ ٪ من مجموع سكان البلد . لقد كانت نتيجة ذلك منع ادخال أبسط الإصلاحات على البنية العقارية في البادية رغم ضرورتها السياسية والاقتصادية ومكافحة الأجهزة المفضضة المحلية والدولة بذلك .

والواقع أن السياسة الجديدة المتبعة رسمياً منذ ١٩٦٣ - ٦٩ قد تلاقت مع تواءم اجتماعية واقتصادية عامة كنتيجة لمجهودات الطوار التي عرفتها البلاد خلال الثلاثين سنة السابقة . وتناقضات : بالأساس التمول الحدي لمركز الثقل الديمغرافي من البادية الى المدينة (في ١٩٩٥ سيتجاوز سكان المدن ٥٥ ٪) ~~حساب~~ نسبة واسعة من المدن العصرية والمتوسطة وليس فقط المدن التقليدية الكثيرة . بما يطرده ذلك من مشاكل جديدة على العهد الإداري الإصطناعي الإقتصادي والسياسي ~~السياسي~~ ، في العلاقة بين الإدارة والسكان ، العلاقة بين البادية والمدينة الخ . وبالتالي انعكاسات ذلك على العهد الثقافي الجاسري . فنادراً أيضاً ظاهرة التوسع النسبي للقاعدة الاجتماعية للفئات المتوسطة خاصة في المدن كنتيجة لتوسع مجالات أنشطة القطاع الحام والانتفاع الكبير للقطاع الثاني . والحال أن النمو الإقتصادي النسبي الذي عرفتة البلاد خلال هذه المرحلة لم يلبث أن تظهر حدوده وذلك لأسباب بنيوية اقتصادية وسوسية ، داخلية وخارجية : منها استمرار القطاع لاعتبارات سياسية طليقة فرفض ادخال أي تغييرات مؤسسية على البناء العقارية في البادية ، لعل لأسعار الفوسفات ، انعكاسات الأزمة الدولية (التمعن) مشكلة العلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة () تأثيرات قضية المصراع على العهد الإقتصادي ... لقد كانت نتائج ذلك عديدة ، اللجوء الى المزيد من التدبير الخارجي . تدبير

الأوضاع المعاشية للعباسيين الذين تجلب بشكل مكثف في انتفاضة ١٩٨١ و ١٩٨٢ . وضع الإقتصاد المغربي خاصة منذ ١٩٨٣ تحت السلالة المباشرة للحدود النقد الدولي في مجال التخطيط والتسيير . بالذات من انعكاسات مباشرة على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للعباسيين المعسرة و الفئات المتوسطة (تقليص الخدمات التعليمية و الصحية ، انعكاسات ~~تفويت~~ تفويت بعض أهم ~~القطاعات~~ القطاعات العام مثل ملكية التسيير والتقدير على المطع الفعير والمتوسط ، انعكاسات تقليص دور صندوق الموارثة في اتجاه القضاء عليه نهائياً ..) . لهذا إضافة الى استمرار انغلاق الآفاق أمام القطاعات الأساسية في الإقتصاد المغربي من جهة بسبب ضيقة السوق الداخلية ومن جهة أخرى بفعل الارتفاع أمام المنافسة الدولية ونداشأن القطاع الخاص في كبره .

أما على الصعيد السياسي فقد كان من نتائج هذا الرفع تعيق أكثر فأكثر الرهبة القمعية لعلاقة النظام بالعباسيين وبالتالي انعكاسها على الديمقراطية " أكثر من السابقة . أمام انتفاضة ٨١ و ٨٤ لم يجد النظام كعجواج على هذا الرفع غير دعم أدواته التأطيرية وذلك منته على حساب بعض المصالحات المسموح بها سابقاً للإدارات المحلية المنتخبة (بالمقارنة مثلاً مع ميثاق الجماعة ل ١٩٦٤ ..) .

على نظامه

إن وعيد النظام المغربي يهدى عمق الأزمة والمظاهر التي تجلب بها آلاف المدمى المتوسعة في نفس الوقت الذي يستمر فيه في رفض ادخال اصلاحات موعودة على الاقتصاد ونظام الحكم هو الذي يكتسب وراء سياسته الكارمية . بحثاً عن الدم الإقتصادي لهذه السياسة ومصادر تمويلها : في هذا الإطار يمكن فهم دالة اتفاق الوحدة مع ليبيا ، الاعتراف الفعلي بدولة إسرائيل وزيارة سمعون بيريز ، التفتح على الجزائر ~~التي كانت~~ ، اتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة ..

بالنسبة للنظام الآفاق تبدو مقلقة ، فهو لم يجد يتوزع على ما يوزعه على بعض الشداج البرمجة ~~التي كانت~~ والسينمائية كما هو الشأن في ١٩٧٣ تحت تغطية المفرجة

واستراتيجي • أراضي المعبرين ، والقطاع الثالث أصبح عاجزاً على امتصاص فائض
الأهل العاطلة ، كما أن تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي ليس من شأنه
الآن يؤدي إلى المزيد من التوثر في العلاقة مع الجبابرة والفئات المترسلة
وأزمات (لا ينبغي أن ندسها في قطاعات الصحة والتعليم ~~شكلاً~~ القائمة التقليدية
لهذه الأزمات) . النتيجة : تهديد أسس لعبة التدفّح على النخب التي مارسها الكبح
بفتح كبير إلى حدّ الآن . فإذا كانت قضية المصروف لازالت قادرة على إظهار بعض
النفس لهذه السياسة ، فلا ينبغي ^{أن ندسها} ألوج الأزمات الميدانية : أسمية حرب المصروف في
ميناية الدولة والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لذكر ، أهيبتها بالنسبة للمؤسسة العسكرية
عبر ازدياد استقلاليتها ~~كذلك~~ وأهيبتها السياسية والوطنية إذا انقصر وما يجرمه
ذكر من صعوبات أطاع في خطة تسعى لإعادة الجرد إلى ثكناتهم أو التراجع في
قضية المصروف (قضية الدليل تبين لنا ذلك) . أطاع لهذا الوضع الدعوى بدأن التخلي
لا يسعى إلا لكسب المزيد من الوقت والبحث ^{في نفس الوقت} في الدعم الخارجي لتمكينه الداخلي
ولإظهار نفس جديد لنظامه السياسي .

من الواضح إذن أن الأسس الإقتصادية والإقتصادية التي أقام عليها النظام سياسيته
لحد الآن في طريقها إلى الزوال ، وإن دخول الجبابرة وفئات أخرى مباشرة
في الصراع بهذا الشكل أو ذاك لم تعد مسألة وقت . فعندئذ نرى أن تطور الرأسمالية
المغربية من مرحلتها الأولى في الاستثناء حيث تسيطر الأشكال الشبه الإقطاعية
والإنتاج البضائي الضخم إلى رأسمالية عصرية أكثر اندماجاً بالسوق العالمية لكن من موقع
التبعية لم يغير من نوع المشاكل المطروحة منذ سنوات بل زاد في تعقيدها وفي
نفس الوقت ساهم في وضع أسس جديدة لمعالجتها السياسية . إن قضية المصروف
وإن كانت تساهم في كبح هذه التناقضات وتنبع من تفسير العبادات السياسية
فمن الواضح أنها لن تستطيع القيام بذلك إلى ما لا نهاية . إن تحليل مدققاً للمعطيات

السياسية للوضع الراعي لمن شأنه أن يوضح لنا أننا مقبلين على مرحلة جديدة سيتم فيها إعادة توزيع الأوراق السياسية بما يقوم مختلفته (المجس) ، أفضله من المرحلة المغربية ، الفناء المعسلة ، استعداداً لتجاوز فترة الرجعية المقبل . فما هذا الاطار يحق لنا ان نطرح السؤال الجوهري التالي : اين هو موقع خط الحزب الوطني الديمقراطي السدي ضمن هذه المعادلة وفي المارسة الرعائية ؟ ما موقع شعار النضال الوطني الديمقراطي في المرحلة الرابعة فما هي طبيعة بلورة هذا الخط ، لكن بأي مثلاً ، ضمن اي استراتيجية ؟ لكن ما هي المحددات الرئيسية لأي عمل توري ضمن هذه الاستراتيجية ؟

3 - النطاق السياسي المغربي و مفهوم النضال الديمقراطي

ينبغي التأكيد منذ البداية أنه لا يكفي اليوم مثل بالأمس القول أن الكلاس : النضال الديمقراطي . أولاً لأن ذلك لا يعبر أي شيء في حد ذاته ولا يشكل أساساً للبرنامج السياسي ، بل هو مفهوم ~~مفهوم~~ وأخيراً لأنه في صياغته تلك لا يتجاوز الشعار العام الذي سلكه أنه لتدفع حوله قوى سياسية جديدة حسب المراحل من بينها حقبة الشرائح البرموزية الحاكمة اليوم . ما نريد أن نقوله معاذة هذا الشعار قد يعبر عن استراتيجيات سياسية وطبقية مختلفة . هذا الشعار من صياغته تلك لا يختلف من بعض الوجوه عن شعار آخر صله مناضلون آخرون كجواب على تعاضداتهم السياسية : "لندفع نحن الحزب" (مصبوبة بيان يوتيوتي) . كيف وبأي استراتيجية سياسية وبأي الممارتنطين ؟ الجواب على ذلك . المهم تجاوز وتصفية تطلعات البرموزية الصغيرة السرية التي هي حسب هذا المخرج أصل الالاشية وبعد ما نرى ما سيحدث ! الفرق الوحيد بين الموقفين سواء الأول يهدف ~~إلى~~ صدى الممارسة الملموس من تقييم ضمنى الحزب للعقد التاريخي الإصلاحي ، والثاني مرفض حتى الاعتراف بذلك وبأي شكل من السلم السياسي (باستثناء السلم البرلماني المحفوف الذي لم يتحقق ~~و~~ ولم يكن إدارته بعد !) لا يكفي إذاً عمل هذا الشعار أو أي شعار سياسي آخر مهما كانت صيغة مثلاً

عام بل ينبغي أولاً تحديد مفهومه السياسي والطبقية والمبادئ العامة التي ينبغي أن تحكم ممارسته . الشئ الذي لا يمكن أن يتم خارج تحليل نظري سياسي للنظام السياسي القائم . أم الشئ السياسي للدولة ، أسسه الحقيقية ، وإمكانات تطوره ، والمنطق العام الذي يفرضه هذا الشئ في تنظيمه مطلق العلاقات السياسية في المجتمع و حدود هذه العلاقات ودلالاتها الحقيقية (الدولة / الحاسم ، الدولة / الأحزاب ، ~~الدولة / الأحزاب~~ / الحاسم ، الأحزاب / الإدارة الخ) .
 في الإطار السياسي العام الراصد ، لهذا الشئ (التفاعل الديمقراطي) مكان مهم الطريقة وخارج
 أم استراتيجية سياسية حقيقية واضحة ومتميزة لا تعنى ^{موضوعياً} الأشياء واحداً : القول منذ البداية
 بوضع مبادئ التغيير الوطني الديمقراطي في الحدود التي نريد لها المبادئ المترسطة "الديمقراطية"
 وبعض شرائع البرموزة الفقيرة وهذا يعني في النهاية المعلل والدولي الحالي معبر
 عملية تجديد للنظام البرموزي القائم ^{بأنفاق مع} المؤسسة الملكية أو بدونها .

* * *

لعدسات مصور انتقاداتنا خلال العشر سنوات الماضية لدورية "الحاسم الديمقراطي"
 يقوم على اعتبار أن هذا الحاسم من حيث دلالة السياسة والديمقراطية لا يعكس تحولاً جوهرياً
 (كيفياً) في علاقة دولة التبعية بالديمقراطية المدنية أي لا يعبر عن تحول جوهري في ميزان
 القوى بين حكم البرموزة ~~والديمقراطية~~ التي استمرت في الحكم بنفس الوسائل والادوات
 من حيث الجور والقوى السياسية الضعيفة ولا تزال خارج مقاليد السلطة . لقد وقفنا
 بأنه معبر تفتح على عهد الغضب السياسية يفتح أصابعه مساهمة " في الظلم السياسي
 ولومن موقع "المعارضة" وما لنا يلعب دوره في آليات السلبية العامة ~~في إطار~~ في إطار
 سلك الدولة القائم عبر دوره مع الحركة الحاسمة من النظم السياسي القائم . هناك
 عماليت رئيسية ساهمت في استقراره النسبي : الأول تراكم أزمة النظام وأزمة الحركة
 الوطنية لكذلك استمرار احتلال موازن القوى العامة لصالح النظام . الثاني : قضية المعمر .

ومع ذلك ، وأخذاً بالاعتبار الملاحظة المذكورة ، يمكن القول ان كلا انتقاداتنا ~~هذه~~ العائنة
 لمفهوم "المسلسل الديمقراطي" والمدافعين عنه تظل صحيحة فربما . كيف ذلك ؟
 دعنا المفتح عند أعصابه ~~هنا~~ يعني ضمناً امثالية التطور الديمقراطي في إطار
 النطاق القائم ، أو بتعبير أدق امثالية تغيير النظام القائم بمبررات ~~كثيرة~~
 سياسية (على عكس الوهم والمكتسبات ...) ضمن صيرورة النضال في إطار النطاق القائم و حدود
 القانونية والسياسية كمبر تجاوزها ~~التي~~ التدريجي . تحرمة المستوى الأصيرة منذ
 1972 ستقر في العقد 80 الراسم وان لم تؤد بعد الى تجاوز تاماً ، بالرغم
 من الانتقادات العديدة التي أصبح يتعرض لها داخل ~~هنا~~ بعض المداخل السابقة
 منه سواء داخل الحركة الإحادية أو خارجها . لنقرأ بهذه المناسبة ما كتبه مؤخرًا
 أحد مؤيدي لجنة منظمة العمل الديمقراطي الشعبي المعروفين ، و نواسم نقد
 سياسي - تكتري صدر من داخل الأجزاء الإعلامية بهذا الهمد : (17 مكرر)

ده الديمقراطية الحالية ده ديمقراطية الوجود القانوني للحركة التقدمية ،
 وليست ديمقراطية الوصول القانوني إلى الحكم من طرفا تلك الحركة (كالتشريعات
 موجودة في النص) . إن الخلط بين الوجود القانوني للأحزاب التقدمية ،
 والوصول القانوني إلى الحكم من طرفها ، هو الذي سمح لدى البعض بظهور
 مفهوم "المسلسل الديمقراطي" الخاطئ . إن هذا المفهوم يعتقد بإمكانية
 التطور نحو الديمقراطية الحقيقية ، بواسطة التوسيع الكمي لمجالات الديمقراطية
 الحالية . إذ حسب زعمه أن عملية الديمقراطية قد انطلقت ، والمطلوب هو
 الدفع بها إلى شكلها الأرق . وهذا وهم . لأن الشكل الديمقراطي الحالي ،
 هو الشكل الأرق والنهائي المتكامل ، الممتد موضوعياً على قاعدة الدولة الليبية
 الواحدة . لذلك فإن الانتقال من الشكل الديمقراطي الحالي ، إلى الشكل الديمقراطي
 الأرق الحقيقي ، لن يتم بواسطة التوسيع الكمي للشكل الحالي (المستعيد نظرياً
 وعملياً) ، بل بواسطة قفزة نوعية ، أي الانتقال بالديمقراطية من قاعدة
 دولة الليبية الواحدة إلى قاعدة دولة كل طبقات المجتمع .. " (مقال نظرية
 الديمقراطية المغربية . عبد السلام المدني . أنوال صاب 1988 العدد : 406 ، 407 ،
 411)

كثرة اء بعض فادنا يذهبون الى ~~استعمال~~ درجة استعمال كفاءة سياسية لإقناع البرصاة الحاكمة بتغير سياستها والتفاسم معها . الشيء الذي يليق لنا بعض الفود على المجهود الحقيقي لنضال زمامنا "الديمقراطي" و محدود الفعالية والمهنية .

ان الذم المذكور أعلاه حول نقد "المسلسل الديمقراطي" لا ينتقد إلا شكل ~~النظر~~ النظر التي يتضمنها هذا المفهوم وليس جوهرها الذي يبقى قائماً واجرائياً على الصعيد النظري والسياسي ، نفني النظر للبرصاة للدولة والنورة ، للدولة والمجتمع .

هذه النظر قد تظهر في أشكال مختلفة ، ضمنية أو صريحة ، في مجال تحليل التطور العام للمجتمع (كالقول بأننا دولة أو ديمقراطية كذا الطبقات) ~~مما~~ ما نجد في المقال المذكور) أو في مجال فهم وتحليل صيرورة تغير أشكال السياسة للدولة : "الفقرة" السياسة التي قد يتم الإحتمال بها لا تعني النورة بالمعنى المتعارف عليه ، إنما عبارة أخرى "نورة سلمية" تقبل في البرصاة حكم ودولة و ديمقراطية كذا "الشعب" أو حكم و "ديمقراطية كذا الطبقات" !!

هذه النظر سواء أحدث هذا الشكل الأدبي - السياسي أو دار سواء كانت ضمنية أو صريحة ستتغلب بالضرورة على تطورنا العام واسلوب معالجتنا السياسية لإشكالية أسدال

التدخل السياسي في المجتمع وأدواته أي تطورنا للمنظمة السياسية النورة ، بنيتها

شعاراتها ووظيفتها .

* * *

والآن لنطرح السؤال الجوهري التالي : ما هي أهمية ودلالة تحليل الأشكال السياسية للسلطة (شكال الدولة) بالنسبة للنضال السياسي من أجل السلطة ؟

في الماركسية الدولة كدولة طبقية بالتعريف ، أي تعكس في النهاية انقسام المجتمع المدني إلى طبقات . فإلى جانب وظيفتها العامة (خدمة كذا المجتمع)

تملك وطنيته خاصة (خدمة مصالح فئة أو طبقة خاصة) تتحكم في الأولي وتحددنا .
 بهذا المعنى فهي طبقية وان دولة كلا الطبقات ليست الا استثناء مآرجياً ، الإستثناء
 الذي يؤكد القاعدة . واستقلاليتها عن المجتمع المدني تبقى نسبية ، وليس لذلك
 تعكس كل التعديلات التي تقع في هذا المجتمع وخاصة كل صعيه بنيتة الإقتصادية
 على صعيه قوى وملاقات الإنتاج . من هنا العلاقة النظرية الخاصة بين
 مفهوم نمط الإنتاج ونمط الدولة : نمط الدولة الإقتصادية بالنسبة لنمط الإنتاج
 الإقطاعي ، نمط الدولة الرأسمالية بالنسبة لنمط الإنتاج الرأسمالي ، الكولونيالية ، الكولونيالية
 الحديثة ، الاسترالية الخ .

وبقدر ما يعكس التطور التاريخي من نمط دولة الرنمك آخر الدور على صعيه الإنتاج
 من نمط انتاج الرآخر ، فكل التحولات الاقتصادية الحقيقية داخل كل نمط ينقل
 بدوره على البنية السياسية وهذا ما يفسر التغيرات الخاصة داخل نفس النمط أو ما نسميه
 شكل الدولة أو الحكم أو التنظيم السياسي . نلمس هذه النقطة الأخيرة بشكل واضح
 وان غير منطزله بشكل مثبتي في كتابات ماركس السياسية المتعلقة بالعراق
 اللبني في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية (العراق اللبني في فرنسا ، الحرب الأهلية -
 في فرنسا ، 18 بربريد الخ) و بعض كتابات ماركس واكتر حول ثورة 1848
 في ألمانيا ، حيث يبرز علاقة التغيرات في أشكال الدولة بالتغيرات الخاصة في
 الموازن الطبقية داخل المجتمع وخاصة داخل مختلف طبقات البرجوازية الرأسمالية .

~~الطريق~~

لكن ما هو موقع هذا الكليد النظري ~~في~~ بالنسبة لنظرية الثورة السياسية وبالنسبة
 أدوات أي عمل التنظيم الثوري الحقيقي ، بنيتة شعاراته ووطنيته ؟
 عند كلاسيك الماركسني - اللبني السؤال لم يطرح قط بهذه الصيغة المباشرة ولا بهذا

التدقيق وان كانت متضمنة كذا تحليلاتهم السياسية والنظرية حول قضايا الثورة والتنظيم
 الثوري . ربما كانت هذا ما يغسر كوت قضايا التنظيم الثوري واشكالية اشتغال العمل
 السياسي في الماركسية تبدو - مظهرياً - كما لو كانت قطاعاً سياسياً مستقلاً في الإشكالية
 العامة لنظرية الثورة السياسية الماركسية . وربما هذا ما سهّل التقييم التفسيري
 لبعض النقاد السياسية - التنظيرية خارج إطارها التاريخي الحاضر مثل ما حدث بالنسبة
 لنموذج حزب "العمل" ؟ " اللينيني . في هذا الإطار العام مائة إشكالية العلاقة
 بين العمل السياسي السري والعلني التفسير الرئيسي (ليس الوحيد طبعا) للنقاش
 الماركسي - الليني حول التنظيم الثوري ، بنيت وشكله التاريخي . ولم يكن هذا النقاش
 نفسه إلا تعبيراً عن الخلافات حول طبيعة الثورة وأهداف العمل الثوري المرحلة
 والاستراتيجية . لم يكن غريباً ألا يطرح هذا النقاش من هذه الزاوية حدة إلا في
 مراحل التغير السياسي الكبرى (1848 في ألمانيا ، 1905 - 1917 في روسيا ...) أو مراحل
 الاعتماد المباشر لها (مله ناد المني ش . د في روسيا ما بين 1905 و 1905 ...) .
 قبل 1848 سادس كلام ماركس وانجلز بل ودافعا بجدة عن مشروع تأسيس رابطة
 الشيوعيين الألمان السرية . لكن عندما اندلعت ثورة 1848 البرعوازية التي شهدت
 دخولا قوياً للجاسير (البروليتاريا ، البرعوازية العجزة) في العمل السياسي والنضالي كعلامات
 تجسيد الرابطة بهدف تسهيل الاندراج في هذه السيرة الثورة من بابها الواسع وتجاوز
 ما منسية الرابطة وعددنا ، عبر اعطاء الأولوية للاشكال " السرية " أو " الصرية
 المفتوحة (العلنية) للعمل السياسي الجاسير . أولا لأن المرحلة كانت مرحلة
 الإنتفاضة الشعبية الواسع والممدوح (نسبة قمر المردة الرئاسية الجديدة ضمنها مثلا مائة
 مسدحة) . ثانياً لأن المرحلة شهدت تعديلاً كبيراً لأزمة شكل الدولة الإقطاعية
 القائمة آنذاك وظهور ~~نقطة~~ نفوذ كبيرة فعلية في نظام سيطرتها المطروح استغلال
 الشيء الذي تجسد آنذاك في " صرية " التصرف الجاسير ، قبل ان يتم الإتفا

العلاقة بين العمل المرمي والعلمي ما جديد على قديمه . وراى الخلاف فيما طاردا
 النقاش ، وراى الذوق اللبني للإتجاه التصويي (الأمام الذي جاء بسعى لتصنيف المنهجية
 الثورة المرمية) ، نجد الخلاف داخل القوس الديمقراطية والتمرد الروسية حول طبيعة الثورة
 وأهداف العمل الثوري فيما طارها . المناشدة سائوا يعتبرون أن الثورة البرجوازية قد انخرت
 في ١٩٥٥ ، وأنه قد حان الوقت لتطور سياسي ~~تسليمي~~ شرعي و تدريجي على
 قاعدة مؤسسية الجدية وشكل دولتي القابل للتطور بدون تعذات كنيهة . في انتظار مرحلة
 الثورة البرولتارية المقبلة . بالمقابل نجد البلاشفة وليس على رأسهم ينطلقون من تحديه
 دقيق لأزمة هذه الثورة نفسها كنزج برجوازية ، أي محض ورفض البرجوازية الروسية
 من إنجازها وذلك لأسباب عديدة أصيلة قوة البرولتاريا المنظمة طبقياً قد صرغ
 الاشتراكي الديمقراطي ، ~~البرجوازية~~ ^{تحويل} البرجوازية اللامرية خداعة ثورة ١٩١٧ التي قد من معافلة ،
 ليخلصوا إلى ضرورة تحمل البرولتاريا معارف العلاء من القار والدور القيادي في
 إنجازها ، أولاً في شكل الأرفق (نموذج الثورة الفرنسية بالنسبة للسين وليس الثورة الألمانية)
 وفيما بعد - وتأسيساً الفراع نفسه - تجاوز ذلك الشكل نفسه إلى دولة السوفيات
 في ١٩١٧ . ان الثورة البرجوازية في إطار هذا الفهم واء بدأت في ١٩٥٥ ^{كتعبير}
 عن اندار الرأسمالية الروسية وسيطرته الكاملة على الصعيد الإقطاعي (كتاب لين : ظهور الرأسمالية
 في روسيا الخ -) ، فلنراها مودك لم تنجز ~~ولم~~ ^{ولم} تكتمل ، الشيء الذي لم يكن
 ممكناً إلا بـ "قفزة" سياسية قوية (الثورة) ينبغي الإعداد لها ومن الضروري أن
 تقوم لها البرولتاريا بتألف مع الحركة الفدائية . لقد حسب الإلتفاخر الثوري
 الهائل في ١٩٥٥ ~~لقد انخرت~~ والذي لعبت فيه البرولتاريا الدور الملبي بداية
 لهذا التحول ، وجاء لذلك انعكاس ملموس على البناء السياسي وظهر ما يمكن
 أن نطلق عليه ~~في~~ ^{في} اسم "الديمقراطية القيصيرية" كشكل دولة لم تعد افهامية

تماماً وإن لم تستقر بعد .

على هذا الأساس التاريخي والسياسي قامت المعادلة اللبسية التالية : الحفاظ على
المنظمة النزيه السريّة من جهة المعترفين النورس كقاعدة لتنظيم التأسر النوري " ~~المنظمة~~
(لنسجل هنا أهمية استمرار سكرالة الدفال ضد الشرطية السياسية و من بعد استمرار واضح
~~للتنظيم~~ لاهدي اسم القوائم التي اتبنت على حزب " ما العمل ؟ " منذ 1902 ..) -
استغلال التكرارات السياسية الحزبية (الديمقراطية القبطية " مؤسساتها الليبرالية - الرعوية)
عبر تنظيم وتوسيع الواجهة السياسية العلنية (العدل الإنتظام ، النقابات ، وجود فرق
نيابية ش . د ، ما الدوما ، ~~صنف~~ سرية الخ - دور النواب البهاثة - من السلطة الياسية والحاسية
والخرقة الخ ..) . لفهم هذه المعادلة وأساساً هذا الشكل المهيمن ~~للمنفصل~~ للمنفصل
بين شكل العمل السري والعلني ينبغي وضع فيه الإختيار عنصريين رئيسيين :
أولاً التطور السياسي الحزبي لرواسا القبطية على صعيده بناء السياسة والدستورية ،
أما ظهور شكل دولة ~~برجوازية~~ برحوازية - استقرائية جديدة . ان ~~هذه~~
كانت محدودة ولم تستقر بعد فهي بالمقابل تطرح مهام صعبة ونوعية على الحزب
النوري التقليدي (منظمة المعترفين النورس السرية التي تقوم على القووة المارسة والسرية
لتنظيم التأسر النوري) لكن دون ~~ذلك~~ أن تلغيه نهائياً كما يريد المناهضة
ذلك .

كانياً ، أهمية الحركة الحباسية ومستوى نموها أساساً أهمية التركز العمالي والعراع
الحزبي من البادية (دور الحركة القمامية ، لينما وفلحة مثلاً لأهمية ودور حزب الأنصار
من البادية ..)

والحال ان لدى العنصر الرئيسي يقوأت على قاعدة واحدة : التطور التاريخي الإمام
لنظم الإلتاح الرأسمالي من النمط الكلاسيكي (أي المتطور حول دالة والغير تابع) بخصائصه
النمطية المعروفة (أهمية العوق الداخلية ، وجود برحوازية لبرالية ، رأسمالية ~~خ~~)
شرايح الأرستقراطية وبروز نبلاء لبرالون ، تركز عمالي في الضفة واستقطابها
للحركة البرادينية الخ ..) .

الحكم . في هذا الإلهار نجد ان علاقة الدولة المهيمنة مع الطبقات الأرض المهيمنة من
السلطة تتلخص في ليس فقط من نمط دولة التي آخر بد من شأنه الآخر داخل نفس

~~السلطة~~ ~~للحكومة~~

نفس النمط . وهذا أيضاً وبالبلد هو الذي يفهم سيطرة أو ثلثة هذا الشكل من
التغيير السياسي عند الطبقات غير الحاكمة . دور الشكل الآخر ، سوار ثمانت (الملايكة والذهب
السياسة لهذه الطبقات واثمة ذلك بل بزيادة أم لا (من الغالب ما يكون وعملاً ضمنياً وسياسياً
بحكم القوة ، السور الذي لا يول دون وقولاً من أعطاه تلكية أو استراعية المعلوم
الطبيعية للدولة) .

* * *

لنعد الآن الى واقعنا المغربي مرة أخرى . لقد سجلنا أملاء أن طرح مسألة
النظام الديمقراطي وتطوره يؤدي بالضرورة الى طرح ١ ثمانية تغيير شكل الدولة
الحالي ، كتفسير من جهة من تقدم أو توسع هذا النظام وكشرط أساسي لهذا التقدم
من جهة ثانية . وهذا لن يتم إلا عبر "قفزة" سياسية تجمع التغيير الحاصل
في التحالفات الهيمنة ومواقع السيطرة داخل البنية الهيمنة عبر قمة أزمة التحالف القائم
السياسة وازمة شكل دولة . السيد الذي يفيض في نظرنا إمكانية تطور "سلطة"
تراكبي وتدرجي في هذا الشكل السياسي نفسه . ذلك أنه لن يتم إلا إذا

البرجوازية الحاكمة وسلطتها ، التي ستلجأ دوماً الى جهاز الدولة لمنع هذه
"القفزة" أو تأخيرها وإفراغها من مضمونها ، ستلجأ الى سلطنة "الشرعية" الرسمية والشكل
مختلفة من التأمر الرجعي "المهملين" بتحالقات داخلية وخارجية . والقفزة السياسية
التي نعيشها نناستودس بالضرورة الى دخول الحاسر في مجال القرار السياسي عبر ممثلها بهذا
الشكل أو ذاك . وهذا في نظرنا هو المضمون الصحيح لانتصار وتقدم "الحزب الوطني
الديمقراطي" وما بدأ ذلك يبقى مصير كلام للمغالطة . ذلك هو منطق الصراع الطبقي .

وإذ الم تكن من الدنيا يقتضون أو سراً نقض على إمكانية حصول اتفاق من البرمجة
الحالية والسعي يفتح لهذا الأخير باب المساعدة في القرار السياسي ، بل ذلك لما شأنه
أن يحدد لنا مجالات نشاطية خاصة وضرورية من هذه المرحلة ستختلف بالطبع فيما حالة
الدني سراً نقض على مبدأ الإتاحة التام : " نفي مهمات تنظيم التأمير الثوري " .

إذ أننا نعتبر أن قضية الديمقراطية ونظامها ينبغي أن يستفيد من مختلف الهياكل التي
يسمح النظام الحالي بها (...) اليوم ، فلننا بالمقابل نعتبر أن تقدم هذا النظام

و إمكانية انتصاره تفرض إمداد خاصاً سياسياً - تنظيمياً يخرج بالضرورة من الحدود التي
يفرضها عليه "قانون البلاد" . وهذا ما نلخصه تحت العنوان العام : مهمات تنظيم التأمير الثوري .
الشيء الذي يفرض وجود التنظيم أو السلطات السياسية السرية الثورية سواء اتخذت من الله كل أركان .

ما ذا نعني بالتأمير الثوري ؟

~~التأمير الثوري هو~~

التأمير - السياسي بحد ذاته عام لئلا ~~يكون~~ عمل منظم يسعى لإحداث تغييرات سياسية
في نظام الحكم القائم خارج احترام قواعد لعبة الديمقراطية . ولذلك قد يتخذ أشكالاً
مختلفة تحسب للاعتلاف والتناقض والميللات . أما التأمير الثوري بالذات لنا فليس بوضوح
ويعود " خلافاً لسياسة " سرية ومنظمة تتأمر بهدف قلب نظام الحكم القائم . نجد اليسار
شكلاً من أشكال التأمير السياسي ~~المعارضة~~ المعارضة الممثلة والذي قد نجد من يمارسه داخل بعض
الأحزاب الاجتماعية الشريفة أرواحاً الجيئة وفي مستويات مختلفة ، إنه انقلاب في جوهره
أولاً نكتي حسب التقدير السياسي المعروف ، خاصية الجوسفة : الادعاء بإمكانية التغيير من
الحاسر . سياسياً الثوري لا ينبغي أن يقوموا عند من يمارسه ، بل أصلاً تفرض الممارسة
التعامل معهم باعتبارهم حلفاء سياسيين . لكن في نفس الوقت ينبغي اعتبار شكلاً
بدائياً للعمل السياسي المعارض أو الثوري . ومثل في ثنائيه حدود السياسة والمهنية ،
في الحدود التي تعتد فيها بإمكانية تغيير المصير والسلطة خارج الميثاق الأساسي

و الفعل السياسي خارج الجاسر و سائر . التأمر النوراني الذي نعنيه بعد استرانة كاملة :
خلفية الخلايا السياسية المنهجية - (سواء في شكل تنظيم "مستقل" أو غير "مستقل" ... سواء في شكل مدينة
الدعم والمراسلات منظمه حول جريدة سياسية الخ . حسب إمكانات وطاقات القوى الثورية الخ) -
لكن هدفه ~~العمل السياسي~~ العمل السياسي الجماهيري (الدعاية ، التحريض ، الشعار والموقف
السياسي فيه لا أو اسم القضايا حسب سائر الفروع الإحتياي الخ الخ) .

سكون من الخلل افتزال التنظيم النوراني "السطح السرمي" ، انملاقاً من كذا تصورنا
الاستراتيجي العام المذكور أعلاه ، لكن في نفس الوقت وبالمثل ينبغي القول بأن "منطق الفروع
الليبي" وقوانينه السياسية لا تترك أي مكان لعمل نوراني حقيقي ~~في~~ خارج السطح
السرمي المنظم ، قوله "الثورة لفظية ديمانتوية أو مضامرة .

على قاعدة هذا التحليل العام ينبغي تحديد أسس التماثل العنصر والفعلي بين مختلف أشكال
 العمل السياسي النضالي بما فيه العمل السياسي السرمي والعنصري فما المرحلة الرابعة .

في التحليل السريع الذي أوردناه حول النظرية السياسية الليبية وأسسها التاريخية بالمقارنة
 مع واقعنا العام ثم نوضح ~~الأسس والقواعد~~ صعوبة أن نزل استقالة تطبيق المبدأ الليبي

للتماثل داخل الكون النوراني بين شكل العمل السرمي والعنصري وشعاراته السياسية (رأي وجود
 منظمة المعترفين النوراني السرمي والمستقلة "كقاعدة رئيسية بخاصة سرية متعددة الأشكال

وتعد ~~الأسس والقواعد~~ من روافد الدولة والسياسة فالإطار التاريخي ذاته كما قلنا هو الثورة

السريّة من النمط الكلاسيكي وسرلة تلافيف رغم مدنا وجزرها مع وجود أزمة سياسية

عميقة في شكل السلسلة القائمة ~~في عالمنا~~ وأسس صبا سريّة قوية لنوع

من السلسلة المضادة داخل المجتمع والإقتصاد . بعد ما لم تفهمه منظمات ميسر السبعين .

بالمقارنة مع التاريخ السياسي والتاريخ المختلف والتي طلت تنطلق لأسباب مذهبية من تصورنا

العام من تنوع عزب "ما العمل" الليبي .

إن واقع الفروع السياسي والليبي في المغرب خلال السنين والسبعين قد افترس أشكالاً

ساسة أكثر ~~التصاقاً~~ ~~المعطيات~~ السياسة المعقدة وإن بدت مختلفة تختلف
من صنف الأنظمة ورغم الذقائص التي كانت تشوب هذه الأشكال . في هذا الإطار فإن
ما عرف آنذاك بشنائية الإصلاح والتأمر (شنائية الإصلاح والمغامرة) ليس خفياً دافعا
المركبة (الإلحادية وسيار السبعينات) لم يكن إلا صيغة سياسية وتنظيمية غير من مأزق العمل
السياسي المعارف في ظل نظام الحكم القائم والذي لا يسمح حتى بوجود تيار إسلامي حقيقي
قادر على نزع مكتسبات اجتماعية وسياسة محلية للعباسيين والبنات التي يدافع عنها .
إن الصراع نفسه وفشل ~~التجارب~~ السابقة المرسله هذه الأشكال سيفرض الاتجاه دافعا
المركبة الإلحادية نحو مآل أرتى يتجاوز المنهج الفيدق (البلانكي) للسؤال الأول . وهذا لنا شنائية
الإلحاد السياسي للفرق ~~الفرق~~

الإلحاد الاشتراكي / حركة الإختيار التوري : هذا الشكل ما نرى يصح سبوا هذه العمل السياسي الديمقراطي
في حدود نظام الحكم القائم ، التغيير في الموقف السياسي الراديكالي التوري خارج حدود " قانون البلاد " و
وانتمائه لاستمرار دافعا للعباسيين ضد سياسة النظم والتوسط . البهيمية الحزبية ، ~~الاستمرار~~ استمرار
بعض الوسائل الاستراعية القوية للحد من الحركة الحاسية وانتشارها في المستقل بباقي ذلك
الدم الآن من الخارج إلى الداخل . العملية التي مما كان يطرح مشاكل كثيرة بالنسبة للنظام لقفه و
محل المشائين " في إطاره .

هذا الشكل رغم الإشكالات التي قد يطرحها في الممارسة فإنه قد جسد ما نرى صغيراً مادقاً
من مستوى المناقشات الفعلية في إطار النظام السياسي والليدين القائم ورنية قلمحامه
الحاسر والبرعوزة العسيرة فما تجاوز حدوده المفروضة سياسياً . ولا نعتقد اليوم أن الواقع
السياسي والحاسر لا قد تجاوز ~~الحدود~~ التجربة بل نعتبر أن من اتخذ السير انتهى منها
كانت التبريرات المقدمة لذلك . هذا الخطأ قام عند أصحابه من جهة على نحو
مفهوم بناء الأداة التورية على الصعيد النظري والسياسي ، تفهيم خاطئ للمرحلة والفرق
تجلى من الحل بين مفهوم الفيرز ~~السياسي~~ الحزبي و الفيرز السياسي دافعا للجمع إلى
من بعض معوقات الأداة الحزبية أو الأداة السياسية العامة (أداة الهاز)
والتالي

التنازل أمام اعتبارات سياسة تكتيكية لصالح ~~الخط الراديكالي~~ ~~الخط الراديكالي~~ الخناج الراديكالي داخل الحزب
 الشيوعي. فالشروط العميقة ~~التي تشجع~~ في الفراغ السياسي التي أنتجت الانحياز الثوري
 لم تكن في ~~تفسير~~ تغيير صيرورة. ان القول بأن ~~طرد~~ "طرد يوسيف" واحد قاتله قد أنهى
 الضرورة التاريخية لهذا الشكل من التعبير السياسي الثوري ليعيد في شمرنا نهاية في التبسيطية
 والإفتزال والتبريس السياسية! (اللهم ادا سما ذلك سرراً لخطبة جديدة - تعيد الاعتبار
 للمعومات الرئيسية للشكل السياسي السابق ضمن شروط جديدة)

* * *

الملاحظات المذكور أعلاه. توضح - ان تنازلاً في حصة الر توضح - ان مسألة التنظيم الثوري
 واشكاله التاريخية السياسية - النظرية ليست ~~قضية~~ قضية سياسية مستقلة ومفردة " وان
 تمانح متميزة. ان أهلها يوجد في الهبات اللطيفة للمجتمع كبر المدفق الحام لبناء السياسة
 الشاملة الملتصقة من منهرم الدولة. وهذا ما يجعل ان اعتبار هذا الشكل "وذكر من التنظيم
 السياسي الطبيعي ليست مسألة عشوائية ولا ينبغي ان يتم ملء اساس هذا الامار السياسي ^{الحزبي}
 اودار هذا السحار اللام والفصاف اودار ^{اعلى من الانتشار الفصاف اودار} مهما كان صحيحاً بشكل عام، بل اولاً وأساساً
 على معدلات زمنية واستراتيجية واضحة من ناحية مفهوم اللبني في الخارج جولة الصراع
 اللبني وغوايته العامة لا ان عدم فهم هذا المبدأ بشكل ملموس لمن شأنه ان يورم فكرة
 القدرة ونضال الر الواقع في العديد من الأقطار القتالة امام شكل إقامة تحالفات لاصيدية
 أو فدية موضوعياً لصالح طبيعة مضادة أو تفويت بعض الفرص السانحة موضوعياً لحلف مراكز
 ككل مجاسير سياسية قادرة على مواصلة كذايات اللام السياسي القاسم وقواء الإصامية (استقانات
 مصطنعة وان لانت مبرزة سياسياً الا -)

التراجع الكبير في السنوات الأخيرة لفكرة التنظيم الثوري المتأمر بداحياناً حتى
 لفكرة التنظيم السياسي بشكل عام ليفرض كترأ من الإمعان. هذه الفترة التصفية

تشير كثيراً من الاستغراب بالبرغم اننا تجد في ازمة الوضع السياسي العام ما يبررها .
 لقد رأينا تحت شعارات و دعاوى مختلفة : تحت شعار ضرورة تقديم النضال
 الديمقراطي والوطني الديمقراطي لمعالجة اشكالية التأخر المادي والسياسي . لكن على حساب الأسلوب
 الثوري من العمل النضالي (أنوال) ، تحت شعار تجاوز الهامشية السياسية لمثلها السيار
 النديم و "الذباب عند الكاسير" نريد ؟ ~~بأسلوب العمل الثقافي والنضالي خارج~~
 فكرة التنظيم السياسي سواء كان سرّاً او علنياً ، دعوى انه لن يكون الا برحمة غير ، و قد
 نه انتصار حزب البروليتاريا الذي سيهيئ من العساة ! (معبرة بيان) .

لقد اندهش . التصفية اشكالا مختلفة و ما فتئت تقاومنا يوماً بعد يوم . اءواقنا
 في ملابرها المختلفة و التقاؤها مول تصفية الأسس الفردية و المبدئية لأى عمل
 ثوري معين ~~بما في ذلك~~ بما في ذلك مهمات تنظيم الأمر السياسي (~~بما في ذلك~~ كنه التصفية
 وليس في حله التخليع أودار ~~الأمر الذي قد يتواءم ضرورة سياسة~~ او تكتيكية ...) ،
 إن كانت مجرد تعبيرات مختلفة لأزمة العمل السياسي السيار ^{الديمقراطي} في هذه المرحلة التاريخية
 التي تتجاوزها الحركة الجاسية ، فهي أيضاً و بالمقابل تقوم على دفع الأسس الفكرية
 النظرية و الادلوية في العمل السياسي : التصور الليبرالي للدولة و المجتمع و السياسات
على الصعيد السياسي .

إن السؤال الجوهرى الذي ينبغي طرحه اليوم هو التالي : ادا كان تقدم خط النضال الوطني
 الديمقراطي ، برنامج و شعاراته ، شروطاً سياسياً لتأسيس السيادة الشعبية و ضمان
 انتصارها و انتصار القوى ~~التي تمثلها~~ ، بالمطروح اذ هو الجواب بوضع ملو
 القضية الحالية : ~~لقد نريد~~ نضع هذا النضال اليوم ضمن الحدود الحالية
 و المستقبلية (التي لا تختلف من حيث العمق ادا ما سرنا في هذا الطريق) الذي نريده نحن
 شرائح البرعوازات الحاكمة و غير الحاكمة أم خارج هذه الحدود ؟ ادا كان الجواب

بنعم فهذا يفرض أولاً وقبل كل شيء تجاوز النظر للسياسة للمعنى ~~السياسي~~
 والدولة والعد السياسي النظام الذي أصبح يشكل اليوم قاعدة مشتركة لتيارات
 فكرية - سياسية مختلفة ومتعددة لا يشكل دعامة الاتفاق صراحة مع
 البرعوازنة الحاكمة اليوم إلا أحد أشكال الأثر كارتاتورية في انتهازيتها السياسية.

لنلخص :

أ - التحدية الاجتماعية الاقتصادية التي مرفها المغرب في السنوات الأخيرة والتناقض
 الناجمة منها إذا كانت قد كشفت شيئاً من الدور السياسي الموضوعي لشكل السلطة
 القائمة ، فلأنه أيضاً أدت وبالمقابل توجهاً صريحاً نحو تجاوز التوازنات الحقيقية
 والسياسة التي قام عليها النظام الحالي فلال المستعبدات والسبعينات .
 بعد بالرغم الجهد النسبي للحياة السياسية في هذه المرحلة وتقلبات والاستقرار
 الحزبية الجارية ، الشواهد لعبت فيه قضية الصراع دوراً لا يستهان به .
 انتماء قائمته الواضح يكتسي اليوم شعار النضال الديمقراطي الوطني لا بعد .
 السياسة الاستراتيجية والتكتيكية في نضال اليسار المغربي ، في اتجاه الارتباط الأوسع
 الحركة الجاهلية و إعادة تنظيم شروحه جهودها وانتصارها وتجاوزها مشيئة قواها الثورية .

ب -

ب) هذا الموقف يفرض توفيقاً إيديولوجياً استراتيجياً سياسياً ونظرياً لدمج القضايا التي يمر على اليوم وغداً ، وذلك على صعيد البرنامج ، الشعار السياسي الاستراتيجي والرحلي ، ومنهجية الصراع الطبقي (في نقاشنا في هذه الوثيقة ركزنا في محمد عبد النقلة الأخيرة نظراً لأهميتها في النقاش الراسخ داخل اليسار الثوري المغربي ..) : في هذا الإطار أكدنا مرة أخرى على أن كل استراتيجية ثورية فعلية لا يمكن أن تكون - مدامنت الظروف في المرحلة الثامنة الراجعة - ثم صممت تنظيم التآمر الثوري أو توحيها . تجربة النضال السياسي الديمقراطي لليسار المغربي ومنظوماته ، التحليل النظري والتاريخي للأشكال السياسية للسلسلة في علاقتها المتعددة الأوجه بالصراع الطبقي ، طبيعة المرحلة الراجعة ونوعية التناقضات المطروحة فيها في اتجاه إيجابيات الثورة الوطنية الديمقراطية ، تفرض هذه الخلاصة . في نفس الوقت الذي تطرح فيه القسورة الملحة لإيجاد أشكال أقل دوغمائية أي أكثر التناقضات بواقعة السياسي الملموس وسميته الخاصة لتفصل هذا النهج (تنظيم التآمر) مع البنات السياسية "الشرعية" القائمة اليوم (...). فهذه البنات إذا كانت حدودها اليوم هي حدود قوة القوى الديمقراطية الوطنية والقوى المديرية داخلها ، فهي من جهة أخرى تجسد الحدود السياسية والدينية للبرعازة الحاكمة وأدوات سلطتها وشميتها أي تعبيراً آخر عن أزمة هيمنتها وعدم قدرتها ~~على التغيير~~ ~~لإستثمار سيطرتها السياسية - الإدارية (بالقوة) على المجال~~ ~~السعي~~ ~~وبعض الشرائح الأخرى سياسياً وبشكل عضوي وداخلي~~ .

ج - هذه قاعدة هذا التصور العام ينبغي معالجة اليوم قضايا التغيير السياسي في بلادنا وشعارها المركزي في المرحلة الثامنة الراجعة : النضال ^{الوطني} الديمقراطي .

إن الإكتفاء بطرح هذا الشعار خارج هذه الإستراتيجية العامة ومبادئها أي
البقاء في الحدود العامة التي يلحج بها اليوم داخل الاتجاه المسيطر في المعرفة
اليسارية المغربية والذي يحكمه فهم ليبرالي للدولة والمجتمع ، يعني موضوعياً
قبول الحدود السياسية والميدانية التي تضع فيها بعض شرائح البرموازية "الديمقراطية"
والبرموازية الأخيرة فهما للضار والمجتمع الديمقراطي - (بفعل ضيق أفقها المبدئي
أو ضعف زعمها الداخلي ، أصيلاً الخوف من التجاوز مراً لما يصارحاً ، ~~بأنه~~
الإقناع ما مائة الاتفاقات البرموازية المأكله اليوم ، أصيلاً يدعى ~~بأنه~~ أخطار تدخلية
البيت ...) . الشيء الذي لا يعني في نهاية المطاف تغير الخفوع راجعاً لميزان
القوى القائم وحدود شكل دولته ، ووضع مستقبل الثورة الرطانية الديمقراطية في
مازق لن يؤدي فيها أحسن الأحوال إلا النوع من تجديد الذلحام البرموازي القائم
و شكل دولة التبعية وذلك لمرحلة تاريخية قد تهلل زمنيًا . أما الثقة في الديناميكية
الحامة للحماير ومستقبل هذه الديناميكية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبرر القفز
على المهمات السياسية - التنظيمية المرائنة التي تنبع من هذه النظر العام . فسواد كائنات
هذه المرائنة ~~بأنه~~ (علم مستقبل الحركة المباسرة) تنبع من خلفية انتحارية وضعف النفس
السياسي ، أو من موقف ديمائوجي في العمق ، فهي في ~~كل~~ الحالات ستكون
موقفاً مضامراً . ولا ينبغي العمل (الخالي) على المنطق السياسي المخامر .